شؤون عربية

129 ربيع 2007

الولايات المتحدة والعالم الإسلامي : الأمين العام

عدد خاص : نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة

الإستراتيجيات المؤثرة

- الأمريكية : حسابات النجاح والتعثر والفشل
- الإيرانية : الاعتراف بالدور وامتداداته الإقليمية في المنطقة
- الإسرائيلية : توابع اهتزاز الأسطورة داخلياً وخارجياً

السياسات المحكومة

- العربية : التناقضات والمؤثرات والضغوط
- الروسية : تطلع لاستعادة المكانة الدولية وصعوبة تحمل تبعاتها
- التركية : نفوذ إقليمي محدود بتصاعد دور إيران وتعثر الانضمام لأوروبا

الأدوار الهامشية

- الأوروبية : انقسام وتواطؤ وانتقائية
- الصينية : تواجد اقتصادي متصاعد ودور سياسي محدود

ساحات الصراع بين التجاذبات الإقليمية والاستقطابات الطائفية

فلسطين / لبنان / العراق / السودان / الصومال

شؤون عربية

129 - ربيـــــع 2007

مجلـة قوميـة ، فصليـة ، تُعـنى بدراسة قضايا الأمة العربية ، وشؤون العمل العربي المشترك ومؤسساته وتصدرها الأمانـة العامة لجامعـة الدول العربية .

رئيـس التحـــرير السفير / سعيد رفعت

الآراء الـواردة فـي المجلـة لا تعبّـر بالضـرورة عن رأي جامعة الدول العربية ، أو الجهة التي يعمل فيها الكاتب .

هيئـة التحـــرير

علـي محسـن حميـد
علـــي الجـــاروش
د. عبد الرحمن صـــبري
ســـمير حســـني
د. مـــدوح الموصلـي
طـــلال الأمـــين
ساميـــة فتحـي بيـبرس
د. ســـيد أنـــور أبو علي

الرسوم الفنية بريشة الفنان

يحـيى حجـي – إيطاليا

شؤون عربية

محتويات العدد

129

- افتتاحية العدد : الولايات المتحدة والعالم الإسلامي — عمرو موسى 4
- نظرة إستراتيجية إلى المنطقة وقضاياها المتفجرة — سعيد رفعت 10

1 الإستراتيجيات المؤثرة 19

- الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط : حسابات النجاح والفشل — د. نصير عاروري 20
- قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية — د. مصطفى اللباد 34
- إسرائيل وتوابع اهتزاز الأسطورة داخلياً وخارجياً — انطوان شلحت 44

2 السياسات المحكومة 57

- المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية — د. مصطفى عبد العزيز مرسي 58
- هل الدولة العربية على وشك « السقوط » ؟ — خليل العناني 74
- السياسة الروسية في المنطقة العربية : المنطلقات وحدود الدور — د. نورهان الشيخ 82
- الدور التركي في الشرق الأوسط : الهواجس والضوابط — د. محمد نور الدين 99

3 الأدوار الهامشية 109

- « ضوابط ومحددات » الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط ـــــ د. سعيد اللاوندي 110
- الصين والعرب : الواقع .. والمشكلات .. والفرص ـــــ حنان قنديل 125

4 ساحات الصراع بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطابات الطائفية والمذهبية 139

- فلسطين : واقع القضية الفلسطينية وآفاقها .. منظور إستراتيجي ـــــ د. محمد خالد الأزعر 140
- العراق : العراق وجدلية العلاقة بين التجاذبات الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية ـــــ د. سعد ناجي جواد 152
- لبنان : لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطابات الطائفية والمذهبية ـــــ سليمان تقي الدين 165
- السودان : إستراتيجية الهوية المتنازعة ـــــ حيدر إبراهيم علي 178
- الصومال : حرب الصومال – التداعيات الإقليمية والدولية ـــــ د. أحمد إبراهيم محمود 195

5 فنون عربية 209

- دور محمد القصبجي في تطوير الموسيقى العربية ـــــ سليم سحاب 210

6 دراسات 223

- معوقات الحوار بين العرب والغرب ـــــ د. محمد الجبر 224

7 عروض كتب 241

- الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق ـــــ أحمد عباس محمد 242
- العرب وتحولات العالم : من سقوط برلين إلى سقوط بغداد ـــــ عماد الدين حلمي عبد الفتاح 250
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلي ـــــ خالد محمد زغلول 256

السياسة الروسية في المنطقة العربية:
المنطلقات وحدود الدور

د. نورهـــان الشيـــــخ

أستاذ مساعد العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

مقدمة

إن المتتبع للسياسة الروسية في المنطقة يلمس تغيراً ملحوظاً فيها ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة التسعينات في ظل قيادة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين. ففي إطار الصراع المحتدم على السلطة في موسكو بين الرئيس والبرلمان وعدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي وحالة التدهور العام في مؤسسات الدولة الروسية بما فيها المؤسسة العسكرية ذاتها انكفأت القيادة الروسية على الداخل، وتراجعت المنطقة العربية على نحو ملحوظ في أولويات السياسة الروسية.

إلا أن السياسة الروسية بعد عقد من التخبط والسكون خلال التسعينات، شهدت تفعيلاً ملحوظاً، وعادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

إلا أن هناك حدوداً لهذا الدور، فلا يجب توقع دور روسي كالدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفيتي ليس فقط لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التي كانت متاحة للاتحاد السوفيتي، ولكن، وهو الأهم، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسي دولياً وإقليمياً، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وانطلاقها من منظور تعاوني وليس تنافسي مع الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرؤية القيادة في فترة الاتحاد السوفيتي والتي كان يهيمن عليها الاعتبارات الأيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة. الأمر الذي يعيد للأذهان الدور الروسي في إطار روسيا القيصرية ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر، حيث كانت روسيا إحدى الدول الأوروبية الفاعلة في النظام الدولي، ويحكم سياستها الخارجية الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمي المباشر، والعزوف عن التدخل في الشئون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصرية.

أولاً - مكانة روسيا الدولية ومقومات دورها الإقليمي

عقب توليه السلطة عام 2000 أعلن الرئيس بوتين أن استعادة روسيا لمكانتها في مصاف الدول الكبرى هو أحد أهم أولوياته، وذلك في إطار نظام متعدد القوى يسمح بهامش من المناورة والتأثير للعديد من القوى إلى جانب الولايات المتحدة. ورأى أنه لا يمكن لروسيا استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية اعتماداً على مواردها الذاتية. في هذا السياق توقف بوتين تماماً عن طلب أي مساعدات من الولايات المتحدة وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى بل وبدأ في تسديد ديون روسيا الخارجية. كما بدأ صحوة اقتصادية داخلية لتفعيل الاقتصاد الروسي باعتباره العمود الفقري لأداء الدولة الروسية داخلياً ودولياً.

وبالفعل تحسن أداء الاقتصاد الروسي كثيراً منذ عام 2000. ونجح بوتين في استعادة مكانة روسيا كقوة كبرى فاعلة في النظام الدولي، ونهوض روسيا من كبوتها التي استمرت ما يزيد عن عشر سنوات، انهارت فيها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتراجع الدور الروسي دولياً وإقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى في منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هي مجالها الحيوي وأكثر المناطق أهمية لأمنها القومي.

وخلال تلك الفترة كان الاهتمام بدوائر السياسة الخارجية التي تسهم على نحو مباشر في تحقيق النهضة الروسية والمتمثلة في أسواق تصريف النفط الروسي في أوروبا التي تعتبر من أهم الشركاء التجاريين لروسيا، والدول الآسيوية التي تمثل سوقاً واسعة للسلاح الروسي لا سيما الهند والصين اللتين تستأثران معاً بنحو 80% من صادرات روسيا من الأسلحة. ونظراً لمحدودية إسهام الشرق الأوسط في هذا المجال والهيمنة الأمريكية على صادرات السلاح للمنطقة، وكذلك على الاستثمارات العربية عامة والخليجية خاصة والتي تتجه عادة إلى أوروبا والولايات المتحدة، فقد تراجعت المنطقة نسبياً في أولويات السياسة الروسية وإن ظلت حاضرة على أجندة القيادة الروسية.

وبعد نجاح بوتين في ترتيب البيت الروسي من الداخل وتأكيد مكانة روسيا دولياً بدأ الاهتمام بتوسيع دائرة الاهتمام الروسي وطرق الأبواب التي لم تحتل أولوية ما في فترة رئاسته الأولى، وأهمها المنطقة العربية. فقد هدفت زيارته الأولى للمنطقة عام 2005 والتي شملت مصر وفلسطين إلى ما يمكن تسميته إظهار النوايا حيث عكست رغبة القيادة الروسية في إحياء التعاون مع دول المنطقة ودفعه قدماً في شتى المجالات وإبراز قدرات روسيا الحالية وما يمكن أن تقدمه للدول العربية لا سيما في المجال

التقني. وهو الأمر الذي تأكد في زيارة بوتين الثانية والتي ضمت المملكة العربية السعودية وقطر والأردن. ولاشك أن مكانة المنطقة في الأولويات الروسية مستقبلاً ستتحدد بمدى استجابة دول المنطقة لهذه المبادرات الروسية.

ثانياً- السياسة الروسية تجاه المنطقة: المنطلقات وحدود الدور

إن القراءة المتأنية للسلوك الروسي في المنطقة منذ مطلع الألفية الثانية يعكس مجموعة من الأبعاد والأولويات، أهمها:

1- أولوية الشراكة الاقتصادية والتقنية مع دول المنطقة:

لا تسعى روسيا إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري وإنما إلى شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، ودور تنموي حقيقي لدول المنطقة. يأتي هذا في إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية بصفة عامة وتجاه المنطقة خاصة لخدمة متطلبات النهوض الاقتصادي الداخلي. ولقد أشار الرئيس الروسي بوتين إلى ذلك صراحة حيث أكد أن الوضع في المنطقة يؤثر على الاقتصاد العالمي وعلى قطاع الطاقة ذي الأهمية البالغة بالنسبة لروسيا مما يحتم تفعيل سياسة موسكو في المنطقة لأسباب تبدو اقتصادية بحتة على نحو ملحوظ. هذه الشراكة الاقتصادية لا تقتصر على حلفاء روسيا التقليديين في المنطقة وإنما تهدف إلى ضم كل الدول العربية دون استثناء. ويبرز في هذا الإطار أهمية تفعيل الهياكل التعاونية القائمة لتعظيم الاستفادة من الإمكانات التعاونية المتاحة مع روسيا في المجالين التقني والاقتصادي. فهناك إحدى عشرة لجنة وزارية روسية عربية مشتركة على المستوى الثنائي، إلا أن عمل هذه اللجان يفتقر إلى الانتظام والقدرة على إدخال توصياتها وقراراتها حيز التنفيذ.

وتتمثل أبعاد الشراكة الاقتصادية والتقنية العربية الروسية، فيما يلي:

(أ) التعاون في مجال الطاقة:

تعتبر روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة. فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالي 60 بليون برميل (4.6% من الاحتياطي العالمي)؛ الأمر الذي مكنها من احتلال المرتبة الثانية كأكبر منتج

ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية؛ حيث تستأثر بنحو 40% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط. كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو 1.7 كوادريليون قدم مكعب (27.5% من الاحتياطي العالمي). كما تمتلك روسيا التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية. وتعتبر الشركات الروسية خاصة لوك أويل وغاز بروم من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. ومن ثم فإن التنسيق مع الدول العربية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي أمر ملح وضروري للطرفين الروسي والعربي، ليس فقط بشأن حجم الإنتاج وأسعار النفط وإنما لاستغلال التكنولوجيا الروسية في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج.

وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام 2004 مؤسسة لوكسار المشتركة لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة 40 سنة. وفي مصر يمثل إنتاج شركة لوك أويل الروسية 10% من الإنتاج المصري من البترول. كذلك تقوم الشركات الروسية بالتنقيب عن النفط وإنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في عدد من الدول العربية منها الجزائر والسودان، ومد خط الغاز العربي في جزئه المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص، وإنشاء مصنع لتكرير البترول وآخر لتحويل الغاز في سوريا. هذا إلى جانب التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع كونسورتيوم لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان.

(ب) جذب الاستثمارات العربية لروسيا:

يعتبر جذب الاستثمارات العربية خاصة من دول الخليج هدفاً أساسياً للدبلوماسية الروسية في المنطقة. فعقب انهيار الاتحاد السوفيتي واتجاه روسيا إلى الخصخصة والأخذ بنظام السوق سعت جاهدة إلى جذب رؤوس الأموال العربية لاسيما الخليجية للاستثمار فيها. إلا أن التدهور الاقتصادي الحاد في روسيا أدى إلى إحجام رجال الأعمال العرب عن الاستثمار في روسيا، خاصة في أعقاب الأزمة المالية في أغسطس 1998 والتي أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات العربية العاملة في روسيا.

ورغم الجهود الروسية المبذولة لاستعادة ثقة المستثمرين العرب تظل الاستثمارات العربية أقل بكثير من المستوى الذي تريده وتسعى إليه روسيا نتيجة استمرار إحجام المستثمرين ورجال الأعمال العرب عن

الاستثمار في روسيا رغم التحسن في الأوضاع الاقتصادية في روسيا والاستقرار السياسي الذي تشهده منذ وصول بوتين إلى السلطة، والزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات المتدفقة إليها والتي بلغت 41 مليار دولار عام 2006، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة في السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها، والمعرفة بها.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم رأس المال من البلدان العربية الذي يعمل في روسيا محدود للغاية، كما أن مساهمات الحكومات العربية في الاستثمار في الاقتصاد الروسي لا تتعدى بضعة ملايين من الدولارات. وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التى تقف أمام الاستثمارات. كما تشير إلى مواصلة تركيز النشاط الاستثماري العربي في روسيا على ميدان التجارة وتحديداً التجارة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى مجال الخدمات مثل ورش إصلاح السيارات ومحلات بيع السلع وبعض المطاعم والسياحة. وعملياً لم يحاول رجال الأعمال العرب تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة في فهم احتياجات هذه السوق كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم يواجه رجال الأعمال هؤلاء الكثير من المصاعب في الدخول إلى السوق الروسية والاستفادة من إمكانياتها الاستيعابية الواسعة.

(ج) مضاعفة الصادرات الروسية للمنطقة:

تمثل المنطقة العربية سوقاً هامة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية والمعمرة مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب ...، ذات القوة الاستيعابية الكبيرة. وفي عام 2006 بلغ التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية 5.5 مليار دولار. وتأتي المغرب ومصر والجزائر في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة. وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير جداً فعلى سبيل المثال بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والجزائر 342 مليون دولار مثلت الصادرات الروسية 99% منها (339 مليون دولار). كذلك، بلغ إجمالي التبادل التجاري بين مصر وروسيا 872.4 مليون دولار عام 2005 مثلت الصادرات الروسية حوالي 95% منها (827.8 مليون دولار).

(د) التعاون التقني في إطار دور تنموي حقيقي لروسيا:

الخبرة التاريخية لسياسة روسيا في المنطقة وسلوكها الحالي يوضحان دوراً تنموياً حقيقياً تمارسه روسيا من خلال تعاونها التقني ومساعدتها الفنية لدول المنطقة.

وهذه الخبرة التاريخية هي أساس التعاون التقني المتزايد بين الدول العربية وروسيا منذ عام 2000، وذلك في العديد من المجالات أبرزها: التعاون في مجال الطاقة النووية، وذلك من خلال تطوير مراكز البحوث النووية في مصر وتدريب الكوادر العلمية في هذا المجال، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة في ليبيا ومصر. وتحديث البنية الصناعية التي بنيت في فترة الاتحاد السوفيتي وأهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالي في مصر لزيادة عمرها الافتراضي 40 عاماً أخرى، وتحديث ترسانة الإسكندرية، والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب.

هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين مصر وروسيا أهمها مصنع للطائرات من طراز توبوليف 204 يقام في مدينة أوليانوف بروسيا، والإنتاج المشترك للدواء، ونقل التكنولوجيا الحيوية الروسية المتقدمة إلى مصر وإنشاء مصنع في مصر للمستحضرات البيوتكنولوجية باستخدام التقنية الروسية، وبحث إنشاء منطقة حرة للصناعات الهندسية في مصر ومدينة صناعية روسية متخصصة للصناعات المنتجة للسيارات في مصر.

يضاف إلى هذا التعاون القائم بين روسيا وكل من الجزائر والسعودية والمغرب منذ عام 2000 في إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية.

(هـ) زيادة صادرات الأسلحة الروسية للمنطقة:

تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومي. ففي إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية في النهوض بالاقتصاد الروسي تم التركيز على التوسع في مبيعات الأسلحة ليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسي ولكن بفتح أسواق جديدة.

وفي هذا الإطار تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصة كسوق هامة للأسلحة الروسية. فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتي كان أكبر مصدر للأسلحة إلى الشرق الأوسط (27.3% من إجمالي صادرات السلاح للمنطقة) وذلك خلال الفترة من 1984–1989. وكانت أقوى النظم الدفاعية العربية، وهي تلك القائمة في مصر وسوريا، تعتمد بصفة أساسية على التكنولوجيا العسكرية والأسلحة الروسية، وتلقى العديد من كبار القادة العسكريين العرب تدريبهم على أيدي الخبراء الروس. إلا أن مبيعات السلاح الروسية انخفضت لتمثل 10% فقط من إجمالي مبيعات الأسلحة للمنطقة خلال الفترة من 1989–1993. وتسعى روسيا إلى استعادة مكانتها كمصدر رئيسي للسلاح في المنطقة

وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة ودعم التعاون العسكري معهم لاسيما سوريا والجزائر، ومحاولة فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي والتي تعتبر سوقاً تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية.

ولكن رغم إيجابية خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية في المجال العسكري لا سيما مصر وسوريا والجزائر واليمن حيث كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح هذه الجيوش العربية وتطويرها وتحديث منظومتها الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر 1973 اعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسي لكبار العسكريين المصريين والذي تميز بالكفاءة والجدية؛ ورغم النهضة التي تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً ورغبة روسيا في مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسي، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة في هذا المجال، يظل التعاون العسكري بين روسيا والدول العربية عامة بما فيها حلفاؤها التقليديون في المنطقة وفي مقدمتهم مصر محدوداً بل ويكاد ينعدم في بعض الحالات، نظراً لاتجاه الدول العربية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية كمصدر للأسلحة، مما يؤثر دون شك على مجمل العلاقات الروسية العربية.

2- التوازن وعدالة المواقف الروسية من القضايا الإقليمية:

يتسم موقف روسيا من القضايا الإقليمية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والأزمة العراقية ثم اللبنانية بالاعتدال والتوازن وتأييد الشرعية الدولية، وذلك على النحو التالي:

(أ) الموقف من القضية الفلسطينية:

يوضح تطور السياسة الروسية ومواقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي على مدى الخمسة عقود الماضية أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات في اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً. وعلى النحو الذي أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما/أو) غير مطروحة في علاقة روسيا مع أطراف الصراع، فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها في ذات الوقت تؤيد الحق العربي وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرد في مختلف المجالات لأنها لا تجد تناقضاً أو تعارضاً بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

ففي أكتوبر 1991 تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، وتم فتح باب الهجرة أمام مئات الألوف من اليهود السوفيت إلى إسرائيل بدعوى اتساق ذلك مع مبادئ احترام

حقوق الإنسان، والذين كان من بينهم علماء وعسكريون ذوو خبرة وكفاءة عالية مثلوا إضافة حقيقية لقوة إسرائيل. على صعيد آخر كان الاتحاد السوفيتي الراعي الثاني لمؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في أكتوبر 1991، إلا أن الدور المحوري خلال المؤتمر وفي أعقابه ظل للولايات المتحدة التي حرصت على لعب دور الوسيط الأوحد في عملية السلام.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا هي الراعي الثاني لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتي. إلا أنها لم تسع إلى تفعيل دورها بل إن دورها أصبح أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه في ظل الاتحاد السوفيتي السابق. فلم تشهد السنوات الأولى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي تحركاً دبلوماسياً ملموساً ومشاركة فعالة من جانب روسيا في عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف في يناير 1992، والتي لم يحضرها الرئيس الروسي. كما مالت السياسة الروسية إلى تأييد التوجهات الأمريكية. إلا أنه مع تصاعد حدة الانتقادات من جانب المعارضة لسياسة يلتسين الداخلية والخارجية عادت السياسة الروسية إلى التوازن في المنطقة، وقد كانت مذبحة الخليل في فبراير 1994 – حين قام أحد المستوطنين الإسرائيليين بقتل 25 فلسطينياً، كانوا يصلون في المسجد– هي البداية الحقيقية لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما في عملية السلام، بل وعودتها إلى المنطقة ككل. فقد نشطت الدبلوماسية الروسية آنذاك في تقديم مجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولي ثان للسلام في الشرق الأوسط في مدريد. كما اقترحت إرسال مراقبين دوليين للضفة وقطاع غزة لحماية المواطنين. إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وخلال النصف الثاني من التسعينات اقتصر الدور الروسي على السلوك اللفظي الداعم للسلطة الفلسطينية والنشاط الدبلوماسي ومحاولات الوساطة السياسية من آن لآخر، والحرص على الاحتفاظ بأكبر قدر من التوازن في علاقاتها بمختلف الأطراف.

وفي عام 2001 بدأت الآلية الرباعية، التي تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والتي صدر بها قرار مجلس الأمن رقم 1397 في مارس 2002.

والمدقق في السلوك الروسي الحالي من القضية الفلسطينية يتبين أن الموقف الروسي من القضية الفلسطينية لازال يتسم بقدر كبير من التوازن القائم على عدم التحيز الواضح لأحد الطرفين. فعلى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل التي كانت هدفاً أساسياً لزيارة بوتين الأولى للمنطقة في إبريل 2005 حيث شملت تل أبيب في زيارة هي الأولى من نوعها منذ إعلان دولة إسرائيل، فإن روسيا في نفس الوقت تؤكد دوماً على تأييدها للحق الفلسطيني وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة

الاتفاقات الموقعة والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وأن قرارات مجلس الأمن الدولي 242، 338 تعد هي الأساس لإحلال السلام في المنطقة، كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. وقد نددت روسيا بإعادة احتلال إسرائيل للأراضي الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية واعتبرته عملاً يصعد من المواجهة بين الجانبين. كما أيدت خطة تينت – ميتشل التي تدعو إلى وقف العنف وتهدئة الأوضاع واستئناف المفاوضات. وعبر بوتين صراحة في إبريل 2002 عن استيائه من ممارسات القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. كذلك أيدت روسيا عدداً من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (13/10) في أكتوبر 2003، الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصري، والذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي. وتؤكد روسيا على ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1515 بناءً على اقتراح روسي والذي يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في إبريل 2005 لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام الله كانت اعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها. من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً في السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل في الاتجاه من الدعم الدبلوماسي على النحو السابق الإشارة إليه، إلى الدعم المادي والفني الذي وعد به الرئيس بوتين والذي يتضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحيتين و50 مدرعة انطلاقاً من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع مكافحة الإرهاب بحجارة في يده، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها في موسكو.

كذلك، أبرزت دعوة بوتين لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بموسكو اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقي في عملية التسوية السلمية. إلا أنه ما زال هناك حدود للدور الروسي في عملية التسوية، ومازالت روسيا غير قادرة على لعب دور حقيقي فيها. ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات أهمها الهيمنة الأمريكية على شؤون الشرق الأوسط وخاصة عملية التسوية السلمية وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد في هذه العملية وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر 1977. صحيح أن أزمة الخليج الثانية فرضت ضغوطاً دولية وإقليمية من أجل تضافر الجهود وتدخل

كافة الأطراف المؤثرة من أجل التسوية السلمية للصراع، إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أن الاتحاد السوفيتي هو « الراعي الثاني » لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وأن دوره محدود وشكلي. كما أن الولايات المتحدة عادت لتنفرد بدور الوسيط الأوحد في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والأردنية الإسرائيلية ولم يكن لروسيا دور في الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وقد تأكد ذلك عندما لم توجه دعوة للرئيس بوتين لحضور مؤتمر شرم الشيخ بشأن عملية التسوية السلمية عام 2000. والواقع أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هي الفاعل الأساسي في المنطقة وفي عملية السلام ولا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة في ذلك. ثانيها: افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الأطراف المختلفة للصراع وخاصة الجانب الإسرائيلي. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل وأنهم ورقة ضغط في يد روسيا هو أمر ينقصه الدقة ويحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس في إسرائيل يبلغ حوالي مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ 6.2 مليون نسمة (16%)، وينخرطون في حزب للناطقين بالروسية وهو حزب « إسريل با » الذي يرأسه ناتان شارانسكي، كما أن لديهم العديد من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية خاصة هؤلاء الذين هاجروا في مطلع التسعينات. إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها في مواجهة إسرائيل حيث لا يكترث هؤلاء كثيراً بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية في المنطقة.

فافتقار روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة، من ناحية أخرى، في الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أي طرف ذي موقف إيجابي وداعم للقضية الفلسطينية والذي يعني السير في طريق التسوية العادلة، عائق أساسي لتفعيل الدور الروسي كراعٍ ثانٍ لعملية السلام وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة. وقد بدا هذا واضحاً في تحفظ إسرائيل والولايات المتحدة على مبادرة بوتين بعقد المؤتمر الدولي المشار إليه. وهذه ليست المرة الأولى لمثل هذا السلوك من الدولتين فقد سبق وأن رفضتا دعوة فرنسية مماثلة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بفرنسا.

على صعيد آخر، وعقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وفي الوقت الذي قاطع فيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حكومة حماس، استقبلت موسكو وفد حماس وطالبت المجتمع الدولي بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة. ورأى بوتين أنه لا يجوز تجاهل من وصل إلى السلطة عبر

الانتخابات الديمقراطية. ورحبت روسيا باتفاق مكة لحسم الخلاف الذي وصل حد الصراع المسلح بين محمود عباس وحماس في فبراير 2007 واعتبرته خطوة إيجابية لتسوية الخلافات الفلسطينية.

في إطار هذه المعطيات يظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء في العلاقة مع إسرائيل أو في موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة وتأييدها لوحدة الصف الفلسطيني.

(ب) الموقف من القضية العراقية:

يعتبر الموقف الروسي من العراق نموذجاً واضحاً لمدى ارتباط السياسة الروسية بمصالحها في المنطقة خاصة تلك الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية في المنطقة. فرغم رفض الاتحاد السوفيتي للغزو العراقي للكويت وتدخله دبلوماسياً لإقناع صدام حسين بالانسحاب، ثم قبوله بالتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة كسابقة هي الأولى من نوعها، فقد أكدت روسيا دوماً على ضرورة تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس 1990 تمهيداً لرفعها، وذلك انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية في العراق آنذاك والعقود الروسية التي جُمدت نتيجة العقوبات المفروضة عليه. كما عارضت موسكو المشروع البريطاني الذي تدعمه الولايات المتحدة في مجلس الأمن ويتضمن فرض نظام جديد لعقوبات الأمم المتحدة على العراق فيما يعرف بـ « العقوبات الذكية »، انطلاقاً من كونه مشروعاً أحادي الجانب حيث يشتمل على بنود للتضييق على العراق، في حين لم يذكر شيئاً عن البرامج العسكرية للعراق ولا يتضمن أفقاً لرفع العقوبات. كذلك قامت روسيا في سبتمبر 2000 باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد في تحدٍ واضح للحظر الأمريكي والعزلة التي كانت تحاول فرضها على العراق.

من ناحية أخرى رفضت روسيا دوماً استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في يناير ويونيو 1993 وديسمبر 1998 وفبراير 2001. كما عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفض بوتين مفهوم « محور الشر » الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فوري. ولكن يجب ألا يكون هناك أي استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو

إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم منظمات إرهابية عالمية بما في ذلك تنظيم القاعدة كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا في الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكري في العراق، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك. وقد ظل الموقف الروسي الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق واضحاً منذ بدء الاحتلال في 20 مارس 2003 ، وكان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده.

(ج) الموقف من التطورات في لبنان:

منذ بدء التطورات على الساحة اللبنانية والضغوط الأمريكية للانسحاب السوري من لبنان اتسم الموقف الروسي بالاعتدال والإيجابية حيث أيدت الانسحاب السوري استجابة للإرادة اللبنانية، إلا أنها أكدت في ذات الوقت على أن هذا يجب أن لا يؤثر على ما أسمته التوازن الهش في لبنان. وأيدت روسيا إنشاء محكمة دولية للتحقيق في جرائم القتل الكثيرة التى عانى منها لبنان خلال فترة طويلة.

كذلك دعمت روسيا القرار (1701) داخل مجلس الأمن لإنهاء الأزمة اللبنانية في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان. وفي أكتوبر 2006 أرسلت روسيا كتيبة من الهندسة العسكرية الروسية ضمت 130 فرداً للمشاركة في تعمير البنى التحتية التي دمرتها الحرب لا سيما إعادة بناء الجسور.

وشددت روسيا دوماً على أهمية الحوار بين كافة القوى اللبنانية خاصة مع تصاعد حدة التوتر الداخلي في لبنان والاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحتها. ورأى بوتين ضرورة الأخذ في الاعتبار مواقف كافة الأطراف اللبنانية وأن موسكو تحافظ على علاقات ودية مع الحكومة اللبنانية وحزب الله، وهو موقف يختلف كثيراً عن نظيره الأمريكي والأوروبي الذي يعتبر حزب الله منظمة إرهابية يتعين القضاء عليها.

ويأتي الموقف الروسي من التطورات في لبنان متسقاً مع التوجهات العامة الحاكمة لسياستها في المنطقة من حيث عدم التدخل السافر في الشئون الداخلية لدولها والرغبة الصادقة في تقديم العون الفني والتقني، والقيام بدور تنموي حقيقي في هذه الدول.

3- عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة:

لعل أبرز ما يميز السياسة الروسية في المنطقة هو تأكيدها الدائم على عدم التدخل في الشئون الداخلية لدولها. ولقد كان ذلك واضحاً في موقفها من مبادرة الشرق الأوسط الكبير. والتي أعلنتها مجموعة الثماني أثناء انعقاد قمة المجموعة بمنتجع سي آيلند بالولايات المتحدة في 10 يونيو 2004. وقد جاءت المبادرة بهدف « معلن » وهو تشجيع الديمقراطية، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية لبلدان المنطقة انطلاقاً من أن حرمان شعوب المنطقة من حقوقهم السياسية والاقتصادية يؤدي إلى تصاعد ظاهرة التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. وذلك باستثناء إسرائيل التي اُعتبرت البلد الحر الوحيد في المنطقة. وقد تمت الإشارة في هذا الصدد إلى مؤشرات تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعامي 2002 و2003 والتي تعكس صورة مأساوية للواقع العربي.

ورغم أن روسيا عضو في مجموعة الثمانية ومن ثم فقد كانت من الدول التي وافقت على مبادرة « الشرق الأوسط الكبير » وأقرتها بحكم عضويتها في المجموعة إلا أن الموقف الروسي من المبادرة ظل متحفظاً عليها منذ طرحها. ونتيجة المعارضة الروسية الأولية لمشروع المبادرة تقلصت الرقعة الجغرافية للمبادرة الأمريكية والتي كان من المفترض أن تضم جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز إلى حدود الشرق الأوسط بمفهومه التقليدي. كذلك استطاعت روسيا بعد مناقشات استبعاد البند الذي اقترحته واشنطن بشأن النموذج العراقي الذي اعتبرته « نموذجاً رائعاً يجب تطبيقه في دول المنطقة الأخرى » .

كما أن التصريحات الرسمية الروسية في فترة ما بعد إعلان المبادرة أوضحت تحفظات روسية عديدة عليها. أهمها أن الإصلاح يجب أن ينبع من داخل دول المنطقة ولا يجب أن يفرض عليها من الخارج، وأن تكون مساعدة القوى الخارجية في هذا الشأن بناء على طلب حكومات بلدان المنطقة وبموافقتها، وأن لا يستخدم الإصلاح كذريعة للتدخل في شئونها الداخلية.

4- دعم التعاون والعمل العربي المشترك :

تعتبر روسيا أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع « العالم العربي » ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف جوهرياً في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر « شرق أوسطي » أو « متوسطي » غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط في تصريحات القادة الروس وإنما في إجراءات وسياسات فعلية كان منها إنشاء مجلس الأعمال الروسي العربي عام 2003 بهدف توفير قنوات للتعاون بين رجال الأعمال الروس والعرب

وذلك بقرار مشترك لغرفة التجارة والصناعة لروسيا والتي يرأسها رئيس الوزراء الأسبق يفجيني بريماكوف، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية.

وخلال القمة العربية المنعقدة في الجزائر في مارس 2005 وجه الرئيس بوتين رسالة هنأ فيها جامعة الدول العربية بمرور 60 عاماً على إنشائها وأكد على أن روسيا تتطلع دوماً إلى توسيع رقعة التعاون المتعدد الأوجه مع جامعة الدول العربية وإلى التعاون الثنائي المتبادل النفع مع كل أعضائها ضماناً للسلام والأمن والتطور المطرد. وأنه خلال العقود المنصرمة أثبتت جامعة الدول العربية جدواها كمنظمة إقليمية ذات سمعة ونفوذ تلتزم بأحكام القانون الدولي وفي المقام الأول في قضايا السلم والأمن والتنمية الاجتماعية.

أعقب ذلك زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة في أبريل 2005 والتي كان لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية، وقد انعكس ذلك في قول بوتين: « إن روسيا والعالم العربي جاران، وتعتزم روسيا كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربي في جميع الاتجاهات » ، وكذلك في طلبه اعتماد السفير الروسي في القاهرة ميخائيل بوجدانوف ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية التي افتتحت مكتباً لها في موسكو في أوائل التسعينات.

كما كانت زيارته هذه بمثابة زيارة لكل الدول العربية وليس فقط مصر. فعديد من الدول العربية كانت ترغب في استضافة الرئيس الروسي، وقام قادتها بأكثر من زيارة إلى موسكو، ومن ثم فقد كانت زيارة القيادة الروسية لجامعة الدول العربية استجابة ذكية وخروجاً من هذا المأزق بدرجة عالية من الحنكة والدبلوماسية.

5- التعاون وليس المواجهة مع الولايات المتحدة:

رغم التطور الملحوظ في العلاقات العربية الروسية والطفرة التي شهدتها خاصة على الصعيد التقني، والتفاهم والتقارب في المواقف بشأن القضايا الوطنية والإقليمية لاسيما القضية الفلسطينية والموقف من الاحتلال الأمريكي للعراق، فإنه من الصعوبة بمكان عودتها إلى ما كانت عليه خلال الحقبة السوفيتية رغم كون ذلك حلماً أو فكرة تراود الكثيرين ليس فقط للحنين الطبيعي إلى الماضي، ولكن لما قدمته روسيا للعرب خلال تلك الفترة وما أحدثته من توازن حال دون الغطرسة الأمريكية وما

تشهده قضايا المنطقة حالياً من عدم عدالة وكيل بمكيالين نتيجة الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة على شئونها.

ويمكن تفهم السلوك الروسي في هذا الخصوص على ضوء زوال التناقض الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتي وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى « الشراكة الإستراتيجية » . فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمهم الولايات المتحدة وبينهم روسيا. ولقد أكد الرئيس بوتين ذلك في أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن « روسيا لا تطمح إلى القيام بدور دولة عظمى ولا تنوي منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر على عملية إنشاء النظام العالمي الجديد لكي يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلي متوازناً » . و « أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين في العالم، ومن هنا فإن كلاً منهما شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفي حل مشاكل الإرهاب الدولي، وبيننا علاقات اقتصادية كبيرة....ويمكن أن يتخذ (بوش) قرارات أجدها قابلة للجدل، ولكنه شريك ملتزم لا يفاجئ شركاءه » .

ومن ثم فإنه رغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة، وتطرح نفسها كدولة أوروبية بالأساس ذات عمق آسيوي، ومن ثم فهي أكثر ميلاً إلى احتواء الخلافات التي تنشب من آن لآخر مع الولايات المتحدة وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي. وهي حريصة على أن لا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتها مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن هناك حدوداً للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة ويقتصر الأمر في أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة وقد يصل الأمر حد استخدام « الفيتو » ضد الإرادة الأمريكية في مجلس الأمن دون أن يُترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد في العلاقات بينهما. انطلاقاً من وجود مصالح إستراتيجية تربط روسيا بالولايات المتحدة لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

ومن ثم فإن الضجة التي أثارتها تصريحات بوتين في مؤتمر ميونيخ الثالث والأربعين حول السياسة الأمنية ومستقبل الحلف الأطلسي في فبراير 2007، وانتقاده الصريح للسياسة الأمريكية حيث

أشار إلى قلقه من تمادي الولايات المتحدة في استخدام القوة وأنها تخطت حدودها الوطنية وتفرض نفسها على الدول الأخرى، منتقداً إقدامها على نشر نظامها الدفاعي المضاد للصواريخ في شرق أوروبا، لا تعني بأي حال من الأحوال عودة لأجواء الحرب الباردة كما أشار البعض، ويمكن تفهمها في سياق الرد على تصريحات قادة الولايات المتحدة التي تضمنت انتقاد روسيا لاستخدامها النفط والغاز كوسيلة ضغط سياسي واستعدادهم لوضع روسيا في قائمة مصادر الخطر على أمن بلادهم إلى جانب كوريا الشمالية وإيران والصين. فتصريحات بوتين لا تتجاوز المشادة اللفظية التي فرضها موضوع المؤتمر والتصريحات الأمريكية السابقة ولا تمس جوهر العلاقات الروسية الأمريكية.

خاتمـــــة

خلاصة القول، إن هناك تفعيلاً ملحوظاً شهدته السياسة الروسية تجاه المنطقة منذ تولي الرئيس بوتين السلطة مطلع عام 2000، وهو جزء من التوجهات الجديدة لتوظيف السياسة الخارجية الروسية لخدمة النهوض الاقتصادي الداخلي، وإقامة علاقات وثيقة على أسس مصلحية وشراكة اقتصادية لا تخضع للتقلبات السياسية. في هذا الإطار ينطلق الاهتمام الروسي بالمنطقة من فرص تطوير التعاون الاقتصادي والتقني مع دولها جميعاً بما في ذلك استعداد روسيا لتصدير أسلحة متقدمة تكنولوجيا، وذلك من منطلق تجاري واقتصادي بحت، قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الدول العربية بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الأمريكية لتوازنات القوى في المنطقة، وما يجب أن تكون عليه. كما أن روسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف الأخرى، وهي في ذلك تختلف عن المنظور الأمريكي القائم على محاولة الهيمنة.

إلا أنه من الضروري تفهم حدود الدور الروسي. صحيح أنه كلما تعاظمت المصالح الروسية ازدادت فاعلية الدور الروسي ومحاولات التأثير والمناورة. إلا أنه ليس من المتصور أن يصل هذا الدور مداً أبعد من السلوك اللفظي والمواجهة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، الأمر الذي بدا واضحاً خلال أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق.

من ناحية أخرى، فإنه رغم رغبة روسيا الجادة والصادقة للتعاون مع الدول العربية وتقديم المساعدة الفنية وإمدادها بالتكنولوجيا المطلوبة في مختلف المجالات إلا أنه من الضروري تفهم مصالح الجانب الروسي وأنه لم يعد بمقدور روسيا ولا ضمن توجهاتها تقديم مساعدات فنية أو ما شابه ذلك دون مقابل. الأمر الذي يصعب معه تحقيق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفي التعاون. وقد

وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أي مجال بما في ذلك المجال العسكري.

إن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا في الماضي وما يمكن أن تقدمه للعرب في الحاضر والمستقبل تؤكد أنها تمثل، دون شك، شريكاً أساسياً في تحقيق النهضة العربية المأمولة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، وعلينا تحديد ماذا نريد، وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين.